



وصول شحنة محملة بـ 53 ألف رأس من الغنم

«المواشي»: نستهدف استيراد 600 ألف رأس غنم سنوياً من جنوب أفريقيا



اسامة بودي

بودي: شحنتان من أستراليا ستصلان خلال الشهر الجاري.. ونطمئن المستهلكين بأن الكميات متوافرة وكافية

أن شركة نقل وتجارة المواشي، وهي إحدى شركات الأمن الغذائي، حرصت منذ أنشائها عام 1973 وأكثر من 45 سنة على تعزيز الأمن الغذائي في الكويت في أي ظرف، وذلك بتوفير جميع أنواع اللحوم الطازجة والمبردة والمجمدة والمصنعة للمستهلك في السوق الكويتي، تحت شعار «الجودة الحلال».

وانتهز بودي الفرصة للتقدم بالشكر إلى جميع مؤسسات الدولة، مخمناً دورهم الجبار في تذليل كل المعوقات والصعوبات، وتقديم بالشكر الخاص إلى جميع العاملين في الشركة الذين يعملون على مدار الساعة خصوصاً العاملين في مسلخ العاصمة وفي مصنع اللحوم التابع للشركة وفريق توزيع هذه الشحنتات كاملة للشحنتات المستوردة من أستراليا، حسب الخطة السنوية.

وشدد بودي على

أعلنت شركة نقل وتجارة المواشي أكبر العالم عن وصول سفينتها «المسيبة» محملة بعدد 53 ألف رأس من الأغنام الحية من جنوب أفريقيا، وتعتبر هذه ثاني شحنة أغنام تجارية تستوردها «المواشي» من جنوب أفريقيا، بعد نجاحها في تسويق الشحنة الأولى في السوق الكويتي، حيث لاقت الأغنام من جنوب أفريقيا استحسان المستهلكين في الكويت. وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لشركة نقل وتجارة المواشي أسامة بودي إن هذه الشحنة جاءت نتيجة للقبول والاستحسان الكبيرين اللذين لاقيناهما للأغنام الجنوب أفريقية لدى المستهلك في السوق الكويتي، حيث أنها تتميز بجودة اللحم والطعم إلى جانب السعر المناسب. وأضاف بودي مطمئناً لدينا أيضاً شحنتان

البنك الدولي يتوقع ركوداً عالمياً ضخماً يلحق أكبر الضرر بالدول الفقيرة والضعيفة بسبب «كورونا»

توقع رئيس البنك الدولي ديفيد مالباش أن تؤدي جائحة كوفيد-19 الآخذة في الانتشار بشكل سريع، إلى «ركود عالمي ضخم» من المرجح أن يلحق أكبر الضرر بالدول الفقيرة والضعيفة.

وتوقعت بشأن تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول الكبرى. وتوقعت مؤسسة اكسفورد ايكونوميكس أن يسجل الاقتصاد العالمي ركوداً حاداً لكنه قصير الأمد، فيما توقع أن تكون أوروبا الأكثر تأثراً.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن يحدث ركود أسوأ من ركود 2008، لكن التعافي يبدأ العام المقبل. وقال صندوق النقد الدولي إنه وضع تربيليون دولار بتصرف الدول و80 دولة طلبت تمويلاً عاجلاً. وذكّرت منظمة التعاون

وأضاف مالباش في منشور على موقع «البنك إن»: «نعتزم الرد بقوة وبشكل واسع ببرامج دعم لاسيما للدول الفقيرة».

وقال إنه يعتزم التحدث قريباً مع زعمي إثيوبيا وكينيا ودول أخرى، بحسب «رويترز».

وأصدرت المؤسسات الدولية والبحوثية في العالم العديد من

18.2٪ تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول الخليج

«المركز»: 20,6٪ تراجع بورصة الكويت في مارس

الانجازات العامة للأسواق - مارس 2020			
حقوق الملكية	أخر اغلاق	مارس %	%2020
ستاندرد آند بورز أسواق الخليج	87.2	-18.2	-24.9
(السعودية تاسي)	6,505.4	-14.7	-22.5
قطر (مؤشر بورصة قطر)	8,207.2	-13.5	-21.3
أبوظبي (مؤشر أبوظبي)	3,734.7	-23.8	-26.4
الكويت (مؤشر السوق العام)	4,822.7	-20.6	-23.2
دبي (مؤشر سوق دبي العام)	1,771.3	-31.6	-35.9
البحرين (مؤشر البحرين العام)	1,350.6	-18.7	-16.1
عمان (مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية)	3,448.3	-16.5	-13.4
السلع			
خام برنت (دولار أمريكي)	22.7	-55.0	-65.5
الذهب (دولار أمريكي)	1,571.1	-0.9	3.6

المصدر: رويترز

وأغلقت أسعار النفط عند حاجز 22.7 دولاراً للبرميل في نهاية مارس 2020، مسجلة تراجعاً عن فبراير 2020. وفي وقت سابق من هذا الشهر، توقفت المحادثات بين حلفاء (أوبك +) في ظل رفض روسيا الموافقة على خفض إضافي لإنتاج النفط. وفي تحرك سريع وقوي، ردت السعودية بخفض أسعار النفط لديها لبعض عملائها وأعلنت عن خطط لزيادة إنتاجها النفطي بمقدار 2 مليون برميل يوميا. وعلى الرغم من ضعف الطلب بسبب فيروس كورونا، إلا أن هذه التطورات دفعت أسعار النفط لأدنى مستوياتها. ونظراً لأن تدني أسعار النفط سيؤثر أيضاً على منتجي النفط الصخري، فإن الولايات المتحدة تبذل جهوداً لإنهاء حرب أسعار النفط. وانخفض الذهب بشكل هامشي بمقدار 0,9٪ خلال الشهر. وكان شهراً مليئاً بالتقلبات فيما يخص المعدن الأصفر. ففي حين أن نقشي الفيروس دفع المستثمرين نحو الأصول ذات الملاذ الآمن، إلا أن الحوافز المالية وبيع المستثمرين لهذا المعدن لتغطية مراكزهم تسبباً في خفض أسعاره.

الأسهم الأميركية (إس أند إس 500) بنسبة 12,5٪ في مارس. كما خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة مرتين في هذا الشهر إلى ما يقارب الصفر. وأعلن عن خطة التيسير الكمي وغيرها من الإجراءات لتوفير السيولة والتدفقات الائتمانية للأسواق نحو التراجع. وتم تفسير الإجراء القوي الذي اتخذته الاحتياطي الفيدرالي على أنه يشير إلى نظرة مستقبلية سلبية، مما دفع الأسواق نحو التراجع. وأقرت الولايات المتحدة حزمة تحفيزية بقيمة 2 تربيليون دولار لدعم اقتصادها. وأغلق سوق المملكة المتحدة (مؤشر فوتسي 100) على انخفاض 13,8٪ خلال شهر مارس. كما خفضت المملكة المتحدة أسعار الفائدة، وشدت خطة التيسير الكمي وتعدت بتقديم حوافز مالية. كما أنهت الأسواق الناشئة تعاملاتها لهذا الشهر بمؤشرات سلبية، حيث سجل مؤشر MSCI للأسواق الناشئة خسائر شهرية 15,6٪. وفي الصين، انخفض مؤشر شنغهاي - أ بنسبة 4,5٪ فقط، مدعوماً بالتباطؤ في نقشي فيروس كوفيد-19، واستئناف أنشطة المصانع وتحفيز السياسة النقدية.

الانخفاض في أسعار الأسهم، وسجلت دبي أكبر خسارة بتراجع 31,6٪. في حين أنهت السعودية تعاملات هذا الشهر مسجلة تراجع 14,7٪. أما قطر، فكانت الأقل تراجعاً مسجلة خسائر 13,5٪. كما أكدت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيفها الائتماني السيادي الحالي للسعودية وقطر، عند AA- على التوالي، مشيرة إلى احتياطياتها المالية القوية. بينما أعلنت الإمارات والسعودية وقطر عن حوافز مالية ونقدية خلال الشهر، والتي بدورها ساعدت الأسواق في الحد من الخسائر. وتجاوباً مع قرار الفيدرالي الأمريكي، خفضت البنوك المركزية بدول من مجلس التعاون الخليجي أسعار الفائدة أيضاً.

وأشار تقرير «المركز» إلى أن شركة الاتصالات السعودية حققت مكاسب 5,9٪. بينما تراجع بنك الإمارات دبي الوطني 42,4٪. وقد اتخذ البنك إجراءات احترازية مثل تأجيل سداد القروض لمساعدة

قال المركز المالي الكويتي (المركز) في تقريره الشهري عن أداء الأسواق لشهر الكويتي وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى واصل تراجعها في ظل نقشي فيروس كورونا وانهباز أسعار النفط، وفرض الدول إجراءات احترازية صارمة لحد من انتشار الفيروس. كما دشنت حكومات دول الخليج والبنوك المركزية إصلاحات لتخفيف أثر تلك الإجراءات على الاقتصاد.

وذكر تقرير «المركز» أن المؤشر العام للأسهم الكويتية سجل تراجع 20,6٪ في مارس. ومن بين الشركات القيادية الأكبر تراجعاً بنسبة 28,4٪، نظراً لأن تعطيل الأعمال تسبب في الإخلال بسلسلة الإمداد. وتجاوباً مع قرار الفيدرالي الأمريكي، تحرك بنك الكويت المركزي بسرعة لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية، وخفض أسعار الخصم مرتين في هذا الشهر بمقدار 125 نقطة أساس. وقالت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية إن البنوك الكويتية في وضع أفضل من معظم نظرائها في دول الخليج من حيث مواجهة الضغوط في الأزمة الاقتصادية الحالية. وبالرغم من ذلك، وإلى جانب تخفيض أسعار الخصم والإجراءات الاحترازية مثل تأجيل سداد القروض التي من المتوقع أن تؤثر على ربحية القطاع، فقد تراجع مؤشر القطاع المصرفي 23٪ لهذا الشهر. وفي حين سجل قطاع المواد الاستهلاكية أفضل أداء بارتفاع 2,2٪، سجل قطاع الخدمات الاستهلاكية أسوأ أداء بتراجع 28٪.

وعلى الصعيد الإقليمي، أشار تقرير «المركز» إلى أن مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول مجلس التعاون الخليجي قد تراجع 18,2٪ لهذا الشهر، في ظل إعلان جميع الأسواق عن تكبد خسائر. وفي ظل تآثر الأعمال عبر القطاعات بتفشي فيروس كورونا، إلا أن انهيار أسعار النفط نجم عنه المزيد من

تقرير «الشان»

أزمة كورونا تسدعي جراحة كاملة للسياسات الاقتصادية والمالية

مدخرات الكويت قد تستهلك بزمان أقصر من المتوقع

2,3 مليار دينار حجم سيولة البورصة في الربع الأول

نصف الشركات المدرجة لم تحصل إلا على 0,8٪ من السيولة

سوى على 0,8٪ فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0,1٪ فقط من تلك السيولة. و14 شركة من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 5,5٪ من قيمة الشركات المدرجة على نحو 7,5٪ من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير مازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة وإن خفت حدة ذلك الانحياز. أما توزيع السيولة على السوقين خلال شهر مارس 2020، فكانت كالتالي: السوق الأول (18 شركة): حظي بنحو 893,3 مليون دينار أو ما نسبته 90,53٪ من سيولة البورصة، وضمنه 90,50٪ من سيولته ونحو 81,90٪ من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 9,50٪ من سيولته. وبلغ معدل تركيز السيولة فيه مستوى عال، حيث حظيت 5 شركات ضمنه على نحو 76,7٪ من سيولته.

السوق الرئيسي (156 شركة): حظي بنحو 93,5 مليون دينار أو نحو 9,47٪ من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20٪ من شركاتها على 82,8٪ من سيولته، بينما اكتفت 80٪ من شركاتها بنحو 17,2٪ من سيولته، وضعف سيولة شركاتها كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للارتفاع مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

ذكر تقرير «الشان» الأسبوعي أن أداء شهر مارس كان مختلطاً مقارنة بأداء شهر فبراير، حيث ارتفعت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة مع أداء سلبي كبير للمؤشرات، فقد انخفض مؤشر السوق الأول 22,8٪، مؤشر السوق الرئيسي 14,4٪ ومؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 18,2٪، وانخفض أيضاً مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 20,6٪. وكذلك انخفض مؤشر الشال 21,9٪.

وأضاف التقرير أن سيولة البورصة في مارس ارتفعت مقارنة بسيولة فبراير، حيث بلغت السيولة نحو 986,8 مليون دينار مرتفعة من مستوى 522,3 مليون دينار لسيولة فبراير. وارتفع معدل قيمة التداول اليومي لشهر مارس إلى نحو 47 مليون دينار، أي بارتفاع 52,9٪ عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر فبراير حين بلغ 30,7 مليون دينار. وبلغ حجم سيولة البورصة في الربع الأول من العام الحالي (أي في 56 يوم عمل) نحو 2,37 مليار دينار، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 42,5 مليون دينار، مرتفعاً بنحو 36,6٪ مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من 2019 البالغ نحو 31,1 مليون دينار، ومرتفعاً أيضاً بنحو 33,8٪ إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل 2019 البالغ نحو 31,8 مليون دينار.

وقال التقرير إنه مازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل



وضع أفضل للبلاد. وأوضح التقرير أنه في كل مرة تتعرض فيها الكويت لأزمة وبمجرد ما أن ترتفع أعلى نتيجة خفض مرة أخرى وتعود للارتفاع يعود معها الانقلبات السياسية والمالية التي حد أسوأ مما كان عليه بالسابق.. ولعل وعسى أن يدعم ويؤدي هذا الهلع الذي أصابنا من «كورونا» إلى بداية جوهريّة في جراحة كاملة للسياسات الاقتصادية والمالية في البلاد. ما عدا ذلك نتوقع أنه ربما تستمر تصنيفات الكويت بالانحسار من كل الوكالات إذا لم ننجح بالإفادة من هذه الصدمة.

السيادي وهو ما تطالب به الحكومة منذ زمن، وكذلك القطاع الخاص أصبح عليه أن يدفع نسب فوائد أعلى نتيجة خفض هذا التصنيف وكان من الممكن اجتنابه لو اتبعنا سياسات اقتصادية ومالية حكيمة منذ زمن. وتوقع التقرير أن تعيد وكالة التصنيف الائتماني رفع التصنيف خصوصاً إذا تزامن ذلك مع بدايات السيطرة على انتشار وباء كورونا ومع وقف حرب أسعار النفط أو على الأقل دعم أسعار النفط بالحد من بعض العرض، فسيؤدي ذلك ومع أداء الاقتصاد العالمي إن تحسن، إلى

مع البلاد. وقال التقرير إنه طالما أن هناك عجزاً كبيراً في الموازنة العامة يتزامن مع إصرار الكويت على الاستمرار على هذا النهج، تجد الوكالة بحسبة رياضية أن الكويت يمكن أن تستهل مدخراتها في زمن أقصر بكثير مما كان متوقفاً أو ما يطلقون عليه هم بالمصدات المالية، لذلك قاموا حالا بتخفيض التصنيف الائتماني، مضيفاً أننا نحذر منذ زمن بعيد أنه يفترض أن تقرأ هذه التحذيرات بشكل صحيح حتى نستفيد منها، والآن أصبح لزاماً علينا بل نتحمل دفع نسبة فوائد أعلى سواء في الاقتراض

من سياسات استباقية لتخفيف هذا الأثر. ولنأخذ مثلاً حجم نفقات الموازنة العامة كعنصر مهم لو تم منذ زمن بعيد محاولة للسيطرة عليه، أو توجيهه باتجاه صحيح لدعم الأداء الاقتصادي العام في هذه الظروف القاهرة، لما حدث هذا الفرع وهذا الخوف الذي نراه اليوم، ولما خفضت وكالة التصنيف الائتماني تصنيف الكويت. ورغم الآثار الحالية بسبب «كورونا»، وبسبب تأثير حرب أسعار النفط إلا أن وكالات التصنيف الائتماني لا تهتم كثيراً بالوضع العام المالي والاقتصادي للبلاد بل تهتم في تقاريرها بعملاتها من المتعاملين ماليًا وتجاريًا

علق تقرير «الشان» على تخفيض وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني السيادي للكويت من AA إلى AA-، مشيراً إلى أن مبرراتها في هذا التخفيض تتطابق مع التحذيرات المتكررة التي توجه إلى الإدارة العامة في الكويت والتي تصب حول فشلها في الإصلاح المالي والاقتصادي. وأنه عندما يكون هناك متغير خارج قدرتك على التأثير فيه - كورونا على سبيل المثال وأسعار النفط - فانت تخضع للإصابة دون أن تكون لك قدرة على مواجهتها، لأنك لم تقم بما يكفي